واشنطن تشيد بإجراء انتخابات سلمية تاريخية

مسلمو الروهينغا لا يستبشرون خيراً في مرحلة مابعد انتخابات ميانمار

واشنطن – كوالالمبور – «كونا»: في الوقت الذي تؤكد فيه السلطات الميانمارية أن الانتخابات العامة «ستدخل البلاد إلى مرحلة الديمقراطية الكاملة» يشكك مراقبون في ذلك وسط الاضطهاد المستمر لمسلمي الروهينغا.

ورغم السماح لمراقبين وصحفيين دوليين في تغطية ومراقبة الانتخابات الجارية في ميانمار إلا أن السلطات منعت مئات الآلاف من العرقيات في ميانمار من بينهم الأقلية الروهينغا المسلمة من المشاركة في التصويت وهو ما أثار العديد من الشكوك بشأن نزاهة وشفافية الانتخابات.

وتوقع المدير التنفيذي لمجلس الشباب الروهنغيين قطب شاه محمد سعيد في اتصال هاتفي مع وكالة الأنباء الكويتية «كونا» أن تسوء أحوال مسلمي الروهينغا في مرحلة مابعد الانتخابات في حال فوز حزب «التضامن والتنمية» الحاكم المرتبط بالجيش والذي يعتقد أنهم السبب في اضطهاد هذه الأقلية المسلمة وحرمانهم من الجنسية.

وأضاف محمد سعيد انه يتحفظ برأيه في حال فوز «الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية» المعارضة بزعامة أونغ سان سو كي لاسيما وأنها صرحت مسبقا بأنها «لاتعرف الروهينغيا» وقالت بأنها «سياسة وليست حقوقية» على الرغم من أن حزبها يضم أعضاء من أصول روهنغية.

وقال أن «الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية» لم تتقدم بأي مرشح مسلم رغم وجود أعضاء مسلمين ضمن صفوفها وذلك خوفا من غضب الرهبان البوذيين المتشددين الذين قد يؤججوا توترات مناهضة للمسلمين.

وبين أن 28 مرشحا مسلما من غير العرقية الروهنغية يتنافسون من بين 6074 مرشحا على 1171 مقعدا هو مجموع مقاعد مجلس الأقليات والبرلمان ومجالس الولايات والمقاطعات.

وذكر ان هناك أحزاب إسلامية عديدة في ميانمار من عرقيات أخرى غير روهنغية إلا أنهم يواجهون مشكلة أخرى في التعامل مع البوذيين اجتماعيا وتجاريا.

وأشار إلى أن نسبة المسلمين في ميانمار تشكل اربعة في المئة من عدد السكان البالغ 55 مليون نسمة وتشكل عرقية الروهينغا 2,5 مليون نسمة حسب الإحصاءات الرسمية الصادرة من قبل الحكومة الميانمارية.

وأضاف انه كان يوجد في برلمانات البلاد منذ انتخابات 2011 عضوين من الروهينغا في مجلس البرلمان العام واثنين في مجلس النواب واثنين في مجلس البرلمان المحلي لولاية «راخين» إلا أن أصواتهم لم تؤثر في تحريك القضية الروهينغية لأنهم يشكلون أقلية في البرلمانات أمام أغلبية بوذية.

وقال انه على الرغم من أن السلطات في ميانمار قامت قبل اشهر بإعطاء بعض العرقيات حقوقها إلا أن معظمها عرقيات بوذية مضيفا بان عملية إقصاء الروهينغا من الحياة السياسية يخطط له منذ عقود فضلا عن الحياة الاجتماعية والتجارية والتعليمية قائلا «إنهم يخططون لجعلنا أجانب ودخلاء عليهم».

واكد أن الأطفال الروهنغيين يواجهون مضايقات في التعليم الأساسي بالمدارس البوذية في حين تم إغلاق مؤسسات ومعاهد التعليم العالي في ولاية «راخين» أمام الروهينغيين منذ عام 2102.

وقال ان «هؤلاء البوذيين يعتبرون ولاية راخين مدخل الإسلام إلى ميانمار ويعتبرون المجتمع المسلم في الولاية خطر على الدولة لذلك يسعون إلى القضاء عليهم بشتى الطرق».

وأضاف بان «المتطرفين البوذيين «الماكاتا» مستمرون في قتل وتعذيب المسلمين بشكل شبه يومي وذلك بتآمر وتواطؤ حزب «تنمية راخين الوطنية» المسيطرة على ولاية «راخين» والجيش الميانماري».

يذكر ان اقلية الروهينغا تتمركز في ولاية «راخين» والمعروفة باسم «أراكان» سابقا وتقع في جنوب غرب ميانمار وتعد واحدة من الأقليات المسلمة في ميانمار البالغ عددهم 135 جماعة عرقية تعترف بها السلطات وتتمتع بحق المواطنة وحق التصويت والترشح في الانتخابات بشكل كامل بخلاف الروهينغا. التضحية والتفاني في العمل والجد والاجتهاد.

من جانبها اشادت الولايات المتحدة الامريكية بجهود الحكومة والشعب الميانماري لاجراء انتخابات سلمية تاريخية داعية ميانمار الى الافصاح عن النتيجة بشفافية.

واشار وزير الخارجية الامريكية جون كيري في بيان الليلة قبل الماضية الى اهمية هذه الانتخابات التي تعد خطوة مهمة الى الامام في تاريخ ميانمار مشيدا بمشاركة الملايين من جميع أنحاء البلاد بالتصويت للمرة الاولى في هذه الانتخابات.

ولفت الى العوائق التي تحول دون تحقيق حكومة ديمقراطية مشيرا الى الحرمان المستمر لاقلية الروهينغا المسلمة من حق التصويت وحجز مقاعد برلمانية لاعضاء غير منتخبين من الجيش.

واكد وقوف الولايات المتحدة الامريكية جنبا إلى جنب مع المراقبين المحليين والدوليين لمراقبة ورصد نتائج العملية الانتخابية وفرز الاصوات لضمان الشفافية والمصداقية.

وشدد على تشجيع بلاده للقادة السياسيين في ميانمار للعمل معا بروح الوحدة الوطنية والاصلاح الديمقراطي للبحث عما هو افضل لهذا البلد.

انتخابات ميانمار .. تخوف على أوضاع المسلمين

جرح 16 شرطياً فرنسياً في صدامات مع مهاجرين في كاليه

باريس – «وكالات»: اعلنت الادارة المحلية في مدينة كاليه ان اعمال عنف بين مهاجرين وقوات الامن وقعت بالقرب من مخيم عشوائي في منطقة المرفا وقرب مدخل النفق تحت المانش اسفرت ليل الاحد الاثنين عن اصابة 16 شرطيا بجروح طفيفة.

وقال ناطق باسم ادارة المدينة ان «مجموعة من المهاجرين — تضم عددا قد يصل الى مئتي شخص — حاولت حوالى الساعة 23.00 (22.00 تغ) من امس ابطاء وحتى عرقلة السير على الطريق الالتفافية لمرفا كاليه».

واضاف هذا المصدر ان «مهاجرين رشقوا الطريق بمقذوفات» موضحا ان رجال الشرطة اضطروا لاستخدام الغاز المسيل للدموع لصدهم.

وتابع ان الهدوء عاد حوالى منتصف الليل (1.00 تغ) مشيرا الى ان الجروح الطفيفة التي اصيب بها رجال الشرطة سببها رشقهم بالحجارة.

وذكر مصدر في الشرطة ان قوات الامن استخدمت 300 قنبلة مسيلة للدموع.

وقال جيل ديبوف المسؤول النقابي المحلي للشرطة والقوة العاملة «انها المرة الاولى التي يكون فيها العنف بهذه الدرجة ويصاب فيها هذا العدد من زملائنا». واضاف «نحن قلقون. اذا حدث تمرد داخل المخيم يوما ما سيكون الامر جنونيا».

ويضم هذا المخيم نحو ستة آلاف مهاجر قدموا خصوصا من شرق افريقيا والشرق الاوسط وافغانستان، في ظروف سيئة على بعد نحو ساعة مشيا عن كاليه.

وهم يأملون في التمكن من التوجه سرا الى بريطانيا. لكن تحقيق ذلك بات بالغ الصعوبة لهؤلاء المهاجرين للوصول الى موقع النفق او المرفا بعد اتخاذ اجراءات لضمان امن الموقعين.

أوباما يلتقي نتانياهو للمرة الأولى منذ الاتفاق النووي مع إيران

بنيامين نتانياهو

يلتقي رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو والرئيس الامريكي باراك اوباما الاثنين في واشنطن لطي صفحة الاتفاق حول الملف النووي الايراني وبحث مواضيع دفاعية واضعين جانبا التوتر في العلاقات الشخصية بينهما.

وسيكون اللقاء بين اوباما ونتانياهو المقرر الساعة 10.30 (15.30 ت.غ) في البيت الابيض الاول لهما منذ اكتوبر 2014 وبعد التوقيع على الاتفاق النووي في يوليو الماضي بين طهران والقوى الست الكبرى رغم معارضة اسرائيل.

وشهد التوتر في العلاقات الشخصية بين نتانياهو واوباما، الذي لا يحاولان حتى اخفاءه، تدهورا اضافيا منذ ذلك الحين.

وقد ابدى البيت الابيض استياء كبيرا لمجيء نتانياهو الى واشنطن في مارس لالقاء خطاب امام الكونغرس بدون اي تنسيق معه. كما ان تصريحات لنتانياهو في الايام الماضية حول العرب الاسرائيليين والنزاع الاسرائيلي-الفلسطيني اثارت ايضا استياء واشنطن.

ولقاء اوباما ونتانياهو الاثنين الذي يتوقع ان يكون عمليا اكثر منه وديا، يهدف الى تضميد الجراح التي خلفتها تلك الفترة وتجديد التأكيد على متانة التحالف الامني بين الولايات المتحدة واسرائيل، متجاوزين المشاعر الشخصية بينهما.

واكد المتحدث باسم البيت الابيض جوش ارنست ان المشاعر الشخصية لدى نتانياهو واوباما «ليست اهم من قدرتهما على العمل معا لدفع مصالح الامن القومي للبلدين».

ونقطة البحث الاساسية تتعلق باتفاق عسكري جديد يمتد للسنوات العشر القادمة. ويمكن ان يطلب نتانياهو زيادة المساعدة العسكرية التي تتلقاها اسرائيل حاليا والبالغة ثلاثة مليارات دولار الى خمسة مليارات بحسب ما اوردت الصحافة الاسرائيلية.

ويعتبر نتانياهو ان اسرائيل يجب ان تكون مجهزة بشكل افضل لمواجهة المخاطر التي يشكلها الاتفاق النووي مع طهران عليها، سواء كانت بالسنية او من قبل حلفاء ايران، حزب الله اللبناني او حماس الفلسطينية.

والاتفاق الاسرائيلي-الامريكي الجديد في المجال الدفاعي لن يدخل حيز التنفيذ قبل 2017، موعد انتهاء مدة الاتفاق الحالي. ويمكن ان يبحث اوباما ونتانياهو التعهدات التي يمكن ان تتيح لاسرائيل الحصول على 33 مقاتلة من طراز اف35- المتطورة، والتي قدمت اسرائيل طلبا في شأنها، بالاضافة الى ذخائر عالية الدقة، فضلا عن فرصة لشراء مروحيات في-22 اوسبري واسلحة اخرى.

ومن شأن التوصل الى مثل هذا الاتفاق ان يتيح للبيت الابيض ان يؤكد ان التعاون الامني مع اسرائيل لم يكن ابدا قويا مثلما هو في ظل ادارة اوباما.

لكن بالنسبة لاحياء عملية السلام بين الاسرائيليين والفلسطينيين، فان اوباما فقد كل امل بالتوصل الى اتفاق سلام بين الطرفين بحلول نهاية ولايته في يناير 2017 كما يقول مساعدوه. حتى ان فرص استئناف المفاوضات حتى ذلك الحين تبدو ضئيلة جدا.

ويقول بن ردوس مساعد مستشار الامن القومي الامريكي ان اوباما يشعر «بخيبة امل» لعدم حصول اي تقدم في ولايته. وقال لصحيفة هآرتس ان الخطأ يقع اولا على عاتق الاسرائيليين والفلسطينيين. واوضح «لقد قمنا بتجربة كل شيء». وفي كل مرة كان لدى القادة الاسرائيليين والفلسطينيين الفرصة للقيام بخطوة الى الامام، لم يقم بها اي منهم».

ويلتقي اوباما ونتانياهو فيما تشهد اسرائيل والاراضي الفلسطينية موجة اعمال عنف تثير مخاوف من اندلاع انتفاضة جديدة.

وينتظر اوباما ما سيقترحه نتانياهو «لتهدئة» الوضع لكن ايضا الحفاظ على «حل الدولتين» اسرائيلية وفلسطينية تعيشان جنبا الى جنب، وهو الهدف الذي يبدو بعيد المنال بشكل متزايد.

وقبل مغادرته الى اسرائيل الاحد اعلن نتانياهو انه سيبحث مع اوباما «التقدم الممكن مع الفلسطينيين» ملمحا الى انه يمكن ان يعلن عن اجراءات ملموسة لتسهيل الحياة اليومية للفلسطينيين وتهدئة التوتر.

وقال رودس ان الخلاف العميق حول الاستيطان يبقى قائما. واوضح «لن يزول» لكن على العكس «انه يصبح اكثر تعقيدا مع مرور الوقت».

ويتعرض نتانياهو لضغوط من اليمين. فقد وقع 15 نائبا دعوة لكي يبحث مع اوباما «الحق الشرعي والتاريخي» لاسرائيل بالبناء في القدس والضفة الغربية. اما بخصوص بادرات التهدئة حيال الفلسطينيين، فقد رفض نفتالي بينيت احد ابرز الشركاء في الائتلاف الحكومي الفكرة قائلا «نحن من يجب ان يطلب منهم القيام ببادرات واولها: اوقفوا القتل ونشر الحقد».

البرلمان الاستقلالي في كاتالونيا يطلق عملية الانفصال عن إسبانيا

ارتور ماس «الرئيس المنتهية ولايته لحكومة كاتالونيا الانفصالية خلال الانتخابات

كاتالونيا – «وكالات»: تبنى برلمان كاتالونيا الاثنين قرارا غير مسبوق يعلن بداية الانفصال عن اسبانيا واطلاق عملية تهدف الى اقامة جمهورية مستقلة لكاتالونيا في 2017 على ابعد حد.

وتبنى 72 نائبا استقلاليا من اصل 135 في البرلمان، النص حول اطلاق هذه العملية التي تهدف الى اقامة دولة كاتالونية مستقلة ذات نظام جمهوري.

وتلقى انصار البقاء داخل اسبانيا النتيجة وهم واقفون ويلوحون باعلام كاتالونيا واسبانيا.

وقبل ذلك قال رئيس كتلة التحالف الاستقلالي «معا من اجل نعم» في البرلمان بول روميفا «اتحمل شرف ومسؤولية الدفاع عن اقتراح قرار نطلق بموجبه رسميا بناء دولة جديدة، دولة كاتالونية، جمهورية كاتالونية».

واضاف خلال الجلسة التي تم بثها مباشرة على القناة الاخبارية العامة «تي في اي 24 اوراس» انه «بعد سنوات من مطالبتنا بحق اتخاذ القرار قررنا ان نمارس هذا الحق».

وبرلمان هذه المقاطعة الواقعة في قلب اوروبا المتوسطية وتضم نحو 7,5 ملايين نسمة وتمثل 20 بالمئة من اجمالي الناتج الداخلي لاسبانيا، منبثق عن الانتخابات التي جرت في 27 سبتمبر وتركزت على قضية الانفصال.

وفاز في هذه الانتخابات الاستقلاليون الذين حصدوا غالبية المقاعد «72 من اصل 135» بدون ان يضمنوا الاغلبية المطلقة للاصوات «47,8 بالمئة».

ويرى الانفصاليون انهم يتمتعون بدعم كاف لاطلاق عملية الاستقلال في حين ان اينيس اريساداس النائبة عن حزب «مواطنون» «ثيودادانوس» المعارض للاستقلال وصفت ما حصل بانه «اكبر تحد للديموقراطية في السنوات الثلاثين الاخيرة».

وكما وعد قبل هذا الاعلان، قال رئيس الحكومة الاسبانية المحافظ ماريانو راخوي انه سيقدم طعنا بشكل عاجل في هذه الخطوة امام المحكمة الدستورية. وقال «سأطلب تعليق هذه المبادرة وكل آثارها فورا».

واوضح في خطاب بثه التلفزيون انه دعا الى عقد اجتماع لمجلس الوزراء في هذا الشأن الاربعاء.

ويطلق النص «خارطة طريق» باتجاه الانفصال وهو عبارة عن «قطيعة» على حد تعبير انا غابريل التي تنتمي الى الحزب اليساري المتطرف الاستقلالي «ترشيح الوحدة الشعبية».

ولم يعد برلمان المقاطعة يعتبر نفسه «ملزما بقرارات مؤسسات الدولة الاسبانية وخصوصا المحكمة الدستورية».

كما ينص القرار على بدء اعمال نيابية لاقامة ادارة مستقلة للضرائب واخرى للضمان الاجتماعي.

ويأتي التصويت بعد سنوات من التوتر المتزايد بين السلطة التنفيذية برئاسة الرئيس الكاتالوني المنتهية ولايته ارتور ماس والحكومة المركزية.

وكان ماس يطالب من دون جدوى باستفتاء حول حق تقرير المصير تدفعه حمى استقلالية تغذيها ازمة اقتصادية وقرار اول للمحكمة الدستورية قلص صلاحيات المنطقة.

وفي التاسع من نوفمبر تجاهل ماس القومي الذي اصبح انفصاليا، حظرا من المحكمة وتصويتا رمزيا حظرته السلطات وعبر فيه 1,9 مليون شخص عن تأييدهم للاستقلال.

وجرى تصويت الاثنين قبل اقل من شهرين على الانتخابات التشريعية التي ستجرى في 20 ديسمبر وتهيمن عليها «القضية الكاتالونية».

ويواجه حزب ماريانو راخوي الحزب الشعبي «يمين» تراجعا كبيرا، يليه حزب «مواطنون» «يمين الوسط» والحزب الاشتراكي اللذان حصل على دعمهما في الدفاع عن وحدة اسبانيا.

وقبل سنة اسابيع يقترح كل حزب الحل الذي يراه مناسبا: ف«مواطنون» يدعو الى اصلاح المؤسسات والحزب الاشتراكي يريد حوارا ومزيدا من السلطات الفدرالية وبوديموس المعادي للملكية يطلب تنظيم استفتاء.

وقد دعا نواب هذه الاحزاب صباح الاثنين بقوة الى بقاء كاتالونيا في اسبانيا واشار بعضهم الى ذكرى اوروبية هي سقوط جدار برلين في التاسع من نوفمبر 1989 قبل 26 عاما.

وقال النائب عن الحزب الشعبي خافيير غارسيا البيول «لن نسمح لكم ببناء جدار جديد» حول كاتالونيا.

لكن الانفصاليين يعانون من نقطة ضعف يمكن ان تعطل عملية الانفصال وهي عدم الاتفاق على رئيس للبرلمان بين حزبي «معا من اجل نعم» و«ترشيح الوحدة الشعبية» الذي يرفض المرشح الحالي ارتور ماس.

ويفترض ان تبدأ المشاورات من اجل اختيار رئيس للبرلمان الاثنين بينما لا تلوح اي تسوية في الافق. واذا لم يتم التوصل الى اتفاق حتى التاسع من يناير، يفترض ان تتم الدعوة الى انتخابات جديدة.

اعتقال أول عنصر من مئة ينتمون إلى «بوكو حرام» بعد صدور مذكرات اعتقال بحقهم في نيجيريا

سكان من مايدوغوري ينظرون الى قائمة يصور مئة شخص يشتبه بانتمائهم الى حركة بوكو حرام

نيجيريا – «وكالات»: اعلن الجيش النيجيري انه اوقف أول عنصر في بوكو حرام منذ صدور مذكرات اعتقال اواخر اكتوبر بحق مئة من اعضاء هذه المجموعة الاسلامية.

وقال المتحدث باسم الجيش الكولونيل ساني عثمان مساء الاحد في بريد الكتروني، ان المشتبه به الذي اوضح انه يدعى شيندو بيلو، قد اوقف في مطار العاصمة الفيدرالية ابوجا، بينما كان يستعد للسفر على متن رحلة داخلية الى لاغوس.

واضاف المتحدث الذي لم يحدد تاريخ التوقيف، ان اجهزة الامن في المطار قد اوقفت المشتبه به وسلمته الى اجهزة الاستخبارات العسكرية.

ونشر الجيش النيجيري اواخر اكتوبر ملصقات لمئة من اخطر عناصر بوكو حرام المطلوبين، داعيا الجمهور الى الابلاغ عن اي معلومة تساعد في القبض عليهم.

وظهرت الملصقات في 28 اكتوبر في مايدوغوري، المعقل التاريخي لبوكو حرام في شمال شرق نيجيريا، وتضمنت صورة لاسلاميين مفترضين وارفقت بثلاثة ارقام هاتف للاتصالات الطارئة. وكتبت الملصقات بالانكليزية ولغتي هاوسا وكانوري المحليتين.

وظهرت صورة الزعيم الغامض لبوكو حرام ابوبكر شيكو، مرتين في الملصقات، من دون اي تبرير لنشرها مرتين. وغالبا ما اكد الجيش ان شيكو هو «اسم حركي» يستخدمه عدد كبير من الاشخاص المتشابهين.

وقد اعلنت السلطات مقتله ثلاث مرات على الاقل، لكنه كان يظهر كلما اعلن مقتله، في اشرطة فيديو ينهكم فيها على المسؤولين العسكريين النيجيريين.

ويعود ظهوره الاخير الى فبراير، ومنذ ذلك الحين، نشرت فقط تسجيلات صوتية اعلن فيها ولاء بوكو حرام لتنظيم الدولة الاسلامية.

واميل الرئيس النيجيري محمد بخاري قوات الامن النيجيرية حتى نهاية ديسمبر، للقضاء على تمرد بوكو حرام الذي اسفر عن مقتل حوالى 17 الف شخص وتهجير 2,5 مليون منذ 2009.